

المؤسسات المنصفة والديمقراطية ومشكلة المفاضلة بين اللامساواة والنمو
Equitable and democratic institutions and the problem of trade-off between inequality and growth

عمار بوطاف *

جامعة محمد الصديق بن يحيى جيجل - الجزائر
amar.boutaf@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2022/06/15

تاريخ القبول: 2022/04/09

تاريخ الارسال: 2022/02/28

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى تسليط الضوء على موضوع يكتسي أهمية كبيرة في العلوم الاجتماعية والسياسات العمومية في كل البلدان، خاصة في البلدان النامية، والذي يتمثل في جدل دار ولازال يدور حول مشكل المفاضلة بين المساواة والنمو، كما يهدف هذا المقال إلى تقديم محاولة للبرهنة على أن المؤسسات المنصفة والديمقراطية يمكن أن تكون هي الحل لمشكل المفاضلة تلك.
كلمات مفتاحية: اللامساواة. النمو. المؤسسات. الإنصاف. الديمقراطية.

Abstract:

This article aims to shed light on a topic of great importance in social sciences and public policies in all countries, especially in developing countries, which is represented by a debate that has been taking place and is still revolving around the problem of trade-off between equality and growth .

This article also aims to present an attempt to demonstrate that equitable and democratic institutions are the solution to that problem.

Keywords: Democracy. Equity. Growth. Inequality. Institutions.

مقدمة:

مع نهايات سنوات 1980 وبدايات سنوات 1990، وقعت البلدان "الإشتراكية" سابقا في أزمة مديونية حادة. أما سبب تلك الأزمة فيرجع، حسب الاقتصاد المهيمن، إلى كون تلك البلدان كانت تعمل في الاتجاه الخطأ، أي أنها كانت بعيدة عن مؤسسات الاقتصاد الحر وعن النظام الديمقراطي السائد. لذلك، ومن موقع ضعف واضح، وقعت حكومات تلك البلدان في مشكل المفاضلة بين النمو والمساواة. لكن، مع تسارع الأحداث وتزايد الضغوطات الخارجية بسبب ثقل المديونية وتزايد المطالبات الشعبية، لم يكن أمام تلك الحكومات إلا خيار واحد يتمثل في تفضيل النمو والتخلي عن المساواة مع اعتماد النموذج الديمقراطي السائد.

ذلك هو الطريق الصواب الموجه لتلك البلدان والذي كان في إطار نظري اقتصادي وسياسي يفسر واقع تلك البلدان، والذي كان يتوقع أنه سيساعدها على تحقيق النمو على مدى طويل ويحقق رفاه واستقرار الجميع. لكن إلى غاية اليوم (2022) لم يتسبب تفضيل النمو مع اللامساواة في تحقيق النمو على المدى الطويل ولا إلى تراجع اللامساواة والاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

بناء على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الآتية:

- هل يمكن للمؤسسات المنصفة والديمقراطية أن تؤدي إلى حل مشكل المفاضلة بين المساواة والنمو؟

التساؤلات:

1. هل تؤثر اللامساواة إيجابيا على النمو؟
2. هل تؤثر اللامساواة سلبا على النمو؟
3. هل يمكن للمؤسسات المنصفة والديمقراطية أن تحقق النمو والمساواة معا؟

الفرضيات:

1. اللامساواة تقوي النمو بتشجيع الأغنياء على الادخار والاستثمار.
 2. اللامساواة تتسبب في اضطرابات اجتماعية وعدم استقرار سياسي فتعطل النمو.
 3. بالمؤسسات المنصفة والديمقراطية يتقوى التعاون فيتحقق النمو والمساواة معا.
- من أجل توضيح وإثبات ذلك، سيتم التطرق في المحور الأول إلى مجادلات النمو مع اللامساواة، وفيه مجادلات اللامساواة كضرورة للنمو، ثم اللامساواة كمعطل للنمو، أما المحور الثاني فيتضمن مؤسسات الإنصاف والنمو، وفيه المؤسسات وموقعها في الاقتصاد والفوائد الاقتصادية للمؤسسات، ثم المؤسسات ونمو بلدان شرق آسيا كنموذج للبرهنة على إمكانية الجمع بين تحقيق النمو والمساواة معا عن طريق المؤسسات المنصفة والديمقراطية.

أولاً: مجادلات النمو مع اللامساواة

الموجة الأولى لأدبيات التنمية، كانت قد جادلت بأن اللامساواة المرتفعة يمكن أن تساعد النمو عن طريق توجيه دخل أكثر لصالح الرأسماليين أصحاب الادخار الأعلى. أما الموجة الثانية (الجديدة)، فقد عكست الاستقصائية (empirique)، حيث تجادل بأن اللامساواة تضر بالنمو من خلال القيود على تراكم رأس المال البشري، أو من خلال الاختيار الوظيفي، أو من خلال قنوات الاقتصاد السياسي¹.

1. مجادلات اللامساواة كضرورة للنمو:

منذ أكثر من نصف قرن، ظهرت مناقشة مؤثرة تتعلق بإمكانية توقع نمو لا مساواتي في البلدان الفقيرة. هذه المناقشة كان قد تم عرضها بإيجاز من طرف الاقتصادي سايمون كوزنتس (Simon Kuznets) عام 1955، حيث يدعي أن اللامساواة ستزيد من المراحل المبكرة من النمو في البلدان في طريق التنمية، وبعد ذلك -عند درجة معينة- ستبدأ بالتناقص. أي أن العلاقة بين اللامساواة (على المحور العمودي) ومتوسط الدخل (على المحور الأفقي) سترسم حرف "U" معكوس²، والذي يشكل العلاقة بين نمو اقتصاد و لا مساواة الدخل، والمعروف بمنحنى كوزنتس للأسباب التالية³:

في المراحل المبكرة، تزداد اللامساواة بسبب التصنيع والتمدين. النظر إلى توزيع الدخل الإجمالي كجمع لتوزيع دخل سكان الريف وسكان المدينة جعل كوزنتس يبين بمثال عددي بأنه إذا كان دخل السكان الريفيين أدنى في المتوسط وموزع بمساواة أكثر من المناطق المدنية، فإن حصة دخل 20 في المائة الأفقر من السكان تنخفض عندما ترتفع نسبة السكان المدنيين.

فتفاضل الدخل الفردي بين المناطق الريفية والمدنية سيستمر أو حتى يتسع مع نمو الاقتصاد، بما أن نمو الإنتاجية لن يكون في المناطق المدنية أبطأ من نمو الإنتاجية في المناطق الريفية⁴.

أما فيما يتعلق بما إذا كان نموذج البلدان المتنامية الأقدم سيتكرر في المراحل المبكرة من تصنيع البلدان المتخلفة، فإن كوزنتس، بعد تأكيده على أن الماضي لا يمكن له أن يكون تكراراً دقيقاً، يقدم بعض العناصر المتوفرة الحالية (1955) للمجتمعات المتخلفة منها وجود حشد من السكان بسبب انخفاض حاد في معدل الوفيات غير مصحوب بإخفاض في معدل الولادات، مما يوسع من اللامساواة عن طريق خفض الوضعية النسبية لجماعات الدخل الأدنى⁵.

الاعتقاد السائد منذ المناقشة المشهورة لكوزنتس تلك، هو أن السياسات التي تفضل النمو يمكن أن تكون نتائجها الحتمية ارتفاع في اللامساواة كمنتج ثانوي مباشر⁶.

هذه الفكرة التي مفادها أن اللامساواة تقوي النمو، أو تسهله على الأقل، ترتكز على ثلاثة حجج.

1.1.1. الحجة الأولى:

الحجة الأولى جاءت من عند نيكولاس كالدور (Nicholas Kaldor). مند مدة قصيرة ثم إقرار وجهة نظر هذا الكاتب، والتي مفادها أن الفقراء والأغنياء لهما معدلات إيداع مختلفة⁷. فالأغنياء يدخرون أكثر من الفقراء وهناك علاقة إيجابية وبارزة بين معدل الإدخارات الوطنية ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام، وإذن فاللامساواة تخدم النمو لأنها تدعم سلوك الادخار⁸. كالدور افترض، بالتالي، أن الزيادات في لا مساواة الدخل اليوم يمكن أن تؤدي إلى ازدهار أكبر غدًا⁹، وأن هذا يعني بالتالي أن نمو الاقتصاديات اللامساواتية يكون أسرع¹⁰.

2.1. الحجة الثانية:

الحجة الثانية هي ما يبينه النموذج الذي أعده جالور أديد (Galor Oded) ودنيال تسيدان (Daniel Tsiddon) عام 1997. يتضمن هذا النموذج ضرورة تركيز الثروات بهدف تلقين نشاطات صناعية جديدة وترقية الابتكارات التكنولوجية التي هي في قلب عملية التنمية الناجحة¹¹.

ففي مقال لهذين الكتّابين يتم فحص تفاعل غير مكتشف من قبل، ذلك التفاعل هو التقدم التكنولوجي (التحسن التكنولوجي)، لا مساواة الأجر (الدخل)، حركية (Mobility) المكاسب ما بين الأجيال والنمو الاقتصادي. كما يبين هذا المقال أن حركية المكاسب تحكم سير خطوات التقدم التكنولوجي (الناتج)، بينما يحدد التقدم التكنولوجي الأشكال التطورية للامساواة الأجر وحركية المكاسب ما بين الأجيال¹².

يبين تحليل جالور وتسيدان أن التفاعل بين التقدم التكنولوجي وعنصرين (مكونين) يحددان مكاسب فردية (رأس المال البشري الخصوصي للوالدين والقدرة الفردية)، يحكم تطور لا مساواة المكاسب، وحركية المكاسب ما بين الأجيال، وسير خطوات التقدم التكنولوجي، والنمو الاقتصادي¹³.

في فترات الاختراعات (invention) التكنولوجية الكبيرة، فإن آثار القدرة (ability) هو العامل المسيطر. والأهمية النسبية للشروط البدئية للمحيط والأبوين (بمعنى القوة المحركة خلف استمرار اللامساواة تتضاءل، وكلا من الحركية واللامساواة ترتفع منتجة تركيزًا أكبر للرأسمال البشري في القطاعات المتقدمة تكنولوجياً، ومنشطة (مثمرة) للتقدم التكنولوجي إلى حد أكبر وللمنمو الاقتصادي المستقبلي¹⁴.

أما في فترات الابتكارات التكنولوجية، لما تصبح التكنولوجيات الموجودة سهلة المنال، فإن أثر رأس المال البشري للوالدين يكون هو العامل المسيطر، الحركية مقللة واللامساواة تنخفض في حين أنها تصبح مستمرة.

الإنخفاض في تركيز رأس المال البشري في القطاعات المتقدمة تكنولوجياً يخفض من احتمال (إمكان) إنجازات تكنولوجية كبيرة (أي الاختراعات) ويخفف من سرعة النمو الاقتصادي المستقبلي.

فترات الاختراعات تكون مصحوبة بلا مساواة مرتفعة وحركية معظمة ما بين الأجيال، لكن فترات الابتكارات مصحوبة بلا مساواة منخفضة وحركية منخفضة ما بين الأجيال¹⁵.

لذلك السبب، فالاختراعات تزيد من مساواة الفرص وتخفف من مساواة الدخل، بينما تخفف سهولة الوصول المحسنة من مساواة الفرص وتزيد من مساواة الدخل.

نقل، أو انتقال، القدرة عبر الأجيال له أثرا غامضا على الحركية. فهو يقلل من الحركية مباشرة عن طريق تضيق المسافة بين قدرة والد وقدرة ابن أو بنت، وهو يقوي الحركية عن طريق زيادة سرعة سير الاختراعات. إذا كانت القدرة منقولة عبر الأجيال، فإنها تخفض الحركية وبالتالي إعادة تخصيص (reallocation) تكلفة العمل عبر القطاعات، وتزيد الناتج وترفع مستوى تركيز القدرة في القطاعات المتقدمة تكنولوجياً. سير الاختراعات يكون بالتالي مُسرّعا إلى جانب تقوية الحركية ونمو الناتج¹⁶.

بالإضافة إلى ذلك، يسلط هذا المقال الضوء على السبب الكامن للترابط الممكن بين القدرة والثروة. هنا يبين مقال جالور وتسيدين أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يعطي حافزا لفرز القدرات عبر القطاعات. معنى ذلك، أن الأفراد بقدرات عالية هم منجذبين بالأجور العالية للقطاعات المتقدمة تكنولوجيا، فإذا كانت القدرة منقولة عبر الأجيال، فإن التقدم التكنولوجي السريع يقوي الترابط بين القدرة والثروة¹⁷.

3.1. الحجة الثالثة:

الحجة الثالثة هي لصالح تشجيع أثر اللامساواة على النمو. هذه الحجة هي التي كان قد تم التعبير عنها لأول مرة من طرف ج.أ.ميرليس (J.A.Mirrlees) سنة 1971، والتي تركز على اعتبارات الدوافع¹⁸. فاللامساواة يمكن اعتبارها وسيلة جيدة لتحريض العمال الأجراء على تعظيم الإنتاج الإجمالي¹⁹. والحكمة في ذلك، أنه في حضوره مخاطرة معنوية عندما يتوقف الناتج على العمل غير الملاحظ الذي يقوم به المستخدمون، فإن الأجرة الثابتة المستقلة عن النتائج المتحصل عليها توهم عزم كل مجهود، بينما يقوي تأشيرها (indexation) بناء على مؤشرات الأداء دافع العمال لتعظيم الإنتاج الإجمالي²⁰.

بالإضافة إلى ذلك كان ميرليس يدرك بأن عدة حجج استعملت للمجادلة لمصلحة معدلات ضريبية حدية منخفضة قدر المستطاع على الأغنياء، والمؤسسة على الفرضية الغريبة التي تقول بأن أية وسيلة ترفع الدخل الوطني هي وسيلة جيدة، حتى لو كانت تحول جزء من ذلك الدخل من الفقراء إلى الأغنياء. كما أنه يبين بأن ليس هناك حاجة مهمة للكفاح من أجل معدلات ضريبية حدية منخفضة على الدخل المنخفضة²¹.

2. اللامساواة كمعطل للنمو:

في الجانب المقابل للنماذج التي تبرز الدور الإيجابي المفيد الذي تلعبه اللامساواة في تقوية النمو، توجد نماذج أخرى في اتجاه معاكس لتلك القناعة. بحيث تؤكد هذه النماذج المعاكسة أن اللامساواة لا تفيد النمو في جميع الحالات، بل تعطله خاصة في البلدان في طريق التنمية.

تبعا لذلك، تم اقتراح أنواع أخرى من الميكانيزمات، التي من خلالها يمكن للتوزيعات غير المتساوية للثروة أن تخفض الفعالية الاقتصادية عندما تكون أسواق رأس المال غير كاملة²².

النماذج التي تعتبر أن لا مساواة الدخل، أو الثروة تخفض النمو، هي أيضا تضم ثلاثة أصناف:

1.2. الصنف الأول:

التضمين الأساسي لنموذج ألبرتو أليسا وداني رودريك (Alberto Alesina and Dani Rodrik) لعام 1994، هو أنه كلما كان توزيع الموارد داخل المجتمع غير متساوٍ كلما كان معدل النمو الاقتصادي أدنى²³. هذا النموذج مع نماذج أخرى تشدد على نشر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي في حالة توزيع غير متساو للموارد. فتركيز المداخل يزداد من العنف والاستياء الاجتماعي، مما يؤدي إلى النشاطات المحظورة ومظاهرات تؤدي إلى خطر الفتن والانقلابات. فالمجتمعات المقسمة والمجزئة تجد صعوبة في وضع حيز التنفيذ لإصلاحات وبرامج التنشيط الاقتصادي التي تقيد كل فئات الأجور وتقوي إمكانية النمو²⁴.

فمن ناحية مورد الأرض، يظهر أن البلدان التي عرفت إصلاح الأرض بعد الحرب العالمية الثانية، والتي خففت من لا مساواة ملكية الأرض، قد عرفت نموًا اقتصاديًا أعلى من البلدان التي لم تقم بإصلاح الأراضي. علما أن هذه الحجة غالبا ما تتم الإشارة إليها في أدبيات التنمية الاقتصادية كإحدى تفسيرات التجربة الناجحة لعدة بلدان آسيوية، مثل كوريا الجنوبية وتايوان واليابان، مقارنة بآداءات أقل لمعظم بلدان أمريكا اللاتينية التي لم تعرف إصلاح الأرض²⁵.

أما من ناحية أخرى، فلا مساواة دخل مهمة تكون مبالغة لأن نتجه على قدم المساواة مع ظهور المعازل (ghetto) ومصيدات الفقر: يعيش الأغنياء في "واحات ذات امتيازات" بعيدًا عن بقية السكان الذين لا يمكن لهم إسماع صوتهم، ولا التأثير على مسار التنمية، مما يشجع على الجريمة وعدم الاستقرار الاجتماعي فيوهن عزم الاستثمارات الخاصة، وبالتالي يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي²⁶.

تبعًا لذلك، تتركز المجتمعات اللامساواتية القليل من رأس المال الاجتماعي. كما أن الفقر ينتقل من جيل إلى جيل، مما يؤثر سلبًا على الأداءات الاقتصادية على المدى الطويل. في البلدان في طريق التنمية، خاصة ابتداء من سنوات 1990 إلى الآن.

2.2. الصنف الثاني:

الصنف الثاني من النماذج يأخذ بعين الاعتبار الاقتصاديات ذات أسواق رأس المال غير الكاملة. فعن طريق منع الفقراء من القيام باستثمارات منتجة، مثل التمدرس، فإن قيود الائتمان المصرفي التي تنشأ عن المعلومة اللامتماثلة تبقي على سيرورة نمو منخفضة ولا مساواتية، بالإضافة إلى ذلك، كلما كان التوزيع البدئي غير مساوٍ أكثر كلما كان هذا الأثر أكثر قسوة²⁷.

فلو كانت أسواق رأس المال كاملة، فإن كل الأفراد يمكن لهم استثمار نفس كمية الموارد مهما كان التوزيع البدئي للتخصيص (dotation) من رأس المال البشري، بما أن تكلفة الفرصة البديلة تكون هي نفسها للمقرضين (emprunteur) وللمقرضين (prêteur).

لكن أمام أسواق غير كاملة، فإن المقدرة على الاقتراض لدى الأفراد هي مشروطة بمداخل مرتفعة وإمكانية تمويل بضمان²⁸.

فالناس، بسبب عدم كمال سوق رأس المال، تستطيع اقتراض مبلغ محدود فقط. كنتيجة لذلك، تكون الوظائف التي تتطلب مستويات عليا من الاستثمارات خارج نطاق متناول الفقراء، والذين سيختارون، عوضاً عن ذلك، العمل لشخص آخر أكثر ثراءً أو رب عمل. بهذه الطريقة تكون عقود الأجور معتبرة بشكل أساسي كبداية للعقود المالية. معدل الأجر وشكل الاختيار الوظيفي هما إذن محددان بالشرط الذي على سوق العمل أن يوضحه. بالاعتماد على شروط سوق العمل والثروة، فإن فواعل (agent) أخرى تصبح عاملة لحسابها الخاص في الإنتاج ذي الحجم النسبي الأدنى أو تبقى عاطلة عن العمل²⁹.

لذلك فإن شكل الاختيار الوظيفي يكون محدداً بالتوزيع البدئي للثروة. لكن بنية الاختيار الوظيفي تحدد بالتتابع بكم يدخر الناس وما هي المخاطرة التي يتحملونها. تلك العوامل تسبب إذن توزيعاً جديداً للثروة³⁰.

النظرية الموحدة المقترحة من طرف أديد جالور وأومر مواف (Oded Galor and Omer Moav) توفر توفيقاً ما بين زمني بين وجهات النظر المتنازعة حول أثر اللامساواة على النمو الاقتصادي. هذه النظرية توضح بأن وجهة النظر الكلاسيكية بخصوص الأثر الإيجابي للامساواة على مسار التنمية كانت تعكس واقع المراحل المبكرة من التصنيع لما كان تراكم رأس المال الفيزيائي هو المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي.

في الجهة المعاكسة لذلك، فإن مقارنة عدم كمال سوق الائتمان المصرفي بخصوص الأثر الإيجابي للامساواة على النمو الاقتصادي تعكس المراحل الأخيرة من التنمية لما أصبح تراكم رأس المال البشري المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي وقيود الائتمان المصرفي في معظمها ملزمة³¹.

ففي المراحل المبكرة من التصنيع، لما كان تراكم رأس المال الفيزيائي هو المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي، فاللامساواة كانت تقوي مسار التنمية عن طريق توجيه الموارد نحو ملاك رأس المال الذين لهم أعلى ميل الادخار.

أما في المراحل الأخيرة من التنمية، لما كان العائد على رأس المال البشري يتزايد بسبب تكاملية المهارة- رأس المال، فإن رأس المال البشري أصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي³².

بما أن رأس المال البشري متضمن في البشر وتراكمه يكون أكبر إن كان مساهماً فيه من طرف جزء أكبر من المجتمع، فإن المساواة، في حضور قيود الائتمان المصرفي، تثير الاستثمار في رأس المال البشري وترقي النمو الاقتصادي. عندما يزيد الدخل إلى حد أكبر، فإن قيود الائتمان المصرفي تتخفف بالتدرج، الفروق في معدلات الادخار تتخفف، وأثر اللامساواة على النمو الاقتصادي يصبح ضئيل القيمة³³.

من جهة أخرى، يرى كل من فليب آغيون (Philippe Aghion) وباتريك بولتون (Patrick Bolton) في مقال لهما عام 1997، حيث طورا نموذجاً للنمو ولا مساواة الدخل في حضور عدم كمال أسواق رأس المال، وحيث يتم تحليل أثر الأثر الانتشاري (trickle-down) لتراكم رأس المال. أن المخاطرة المعنوية مع قيود ثروة محدودة فيما يخص المقترضين يشكلان معاً مصدر كلاً من عدم كمالات سوق رأس المال ونشوء لا مساواة دخل مستمرة.

ثلاثة نتائج تم التوصل إليها من خلال هذا النموذج:

- أ- عندما يكون معدل تراكم رأس المال مرتفع بشكل كاف، فإن الاقتصاد يتلاقى في توزيع ثروة ثابت فريد.
- ب- على الرغم من أن آلية الأثر الانتشاري يمكنها أن تقود إلى توزيع حالة ثابتة (steady-state) طبقاً لحرية العمل (laissez-faire) فإن هناك مجال للتدخل الحكومي: بشكل خاص، إعادة توزيع الثروة، من المقرضين الأغنياء إلى المقترضين من الفقراء والطبقة الوسطى، تحسن فعالية إنتاج الاقتصاد، لأنها تنتج مساواة فرص أكثر ولأنها في نفس الوقت تسرع مسار الأثر الانتشاري.
- ج- مسار تراكم رأس المال له بدئياً أثر توسيع اللامساواة لكنه في المراحل الأخيرة يخفضها³⁴.
- تلك المساواة بحضور قيود الإلتزام المصرفي، هي مساواة مشروطة. فهي محدودة ولا تفيد النمو. لتجاوز تلك العقبة التي تحد من سرعة تزايد الأرباح، يتم اللجوء إلى إعادة التوزيع³⁵.
- الرؤية الاقتصادية الأساسية التي تتكشف من خلال تحليل أغيون وبولتن في مقالهما هذا، هي أن الثروة ولو أنها تنتشر من الأغنياء إلى الفقراء وتعود إلى توزيع حالة ثابتة فريدة للثروة تحت معدلات مرتفعة بشكل كافٍ لتراكم رأس المال، فلا يزال هناك مجال لسياسات إعادة توزيع الثروة لتحسين فعالية الاقتصاد على المدى الطويل.
- بتعبير آخر، فإن آلية الأثر الانتشاري غير كافية للوصول نهائي إلى توزيع فعال للموارد، حتى في أحسن سيناريو ممكن³⁶.
- السبب وراء كون إعادة التوزيع تحسن فعالية الإنتاج هو أن الفقراء مع إعادة التوزيع، يحتاجون إلى اقتراض أقل للاستثمار، ولهذا السبب، فإن حوافزهم لتعظيم الأرباح تكون مشوهة أقل³⁷.
- بالتالي، فإن إعادة التوزيع تحسن فعالية الاقتصاد لأنها تحدث مساواة فرص أكبر، ولأنها تسرع من مسار الأثر الانتشاري³⁸.
- غير أن إعادة توزيع بجرعة واحدة، لها آثار مؤقتة فقط. ولكي تحسن إعادة التوزيع من فعالية الاقتصاد بصفة دائمة فإن سياسة إعادة توزيع دائمة يجب أن تؤسس³⁹.
- إعادة توزيع الموارد، حسب النماذج المرتكزة على عدم كمالات السوق يمكن أن تشجع النمو بفضل أثر محفز إيجابي على مجهود المقترضين الذي يمكن أن يعوض الأثر السلبي احتمالاً على مجهود المقرضين بتصور انخفاض في مردودات تراكم رأس المال البشري، فإن إعادة توزيع من الأغنياء إلى الفقراء يمكن أن يكون لها أثر إيجابي بليغ على الإنتاجية الإجمالية بإثارة انتقال للموارد نحو الأفراد المستفيدين من معدلات مردودية أعلى⁴⁰.

3.2.3. الصنف الثالث:

الصنف الثالث من النماذج يتدرج بأثر سلبي للامساواة الدخل على النمو، هذه النماذج تتناول بالبحث سياسية الميزانية والضرية. أصحاب تلك البحوث كانوا قد أعدوا نماذج اقتصاد سياسي تثبت وجود ترابط بين

اللامساواة والنمو، عن طريق الأثر المرفق لآلية سياسية واقتصادية. فبحضور توزيع ناقص للموارد، فإن طلب إعادة توزيع المداخل يكون قويًا والتفضيل من أجل ضريبة تصاعدية يميل للارتفاع في نظام الانتخاب بالأغلبية. لذلك، فإن المعدلات المرتفعة للضريبة الضاغطة على الأغنياء توهم عزم الإستثمار وتراكم رأس المال، وبالتالي تخفض معدل النمو⁴¹.

في الديمقراطيات، يلعب التصويت دورًا مهمًا في صناع السياسة (Policy). وبالتالي، فالعلاقة بين توزيع الدخل والنمو تكون أقوى في الديمقراطيات منها في الديكتاتوريات. فعادة، تكون قرارات سياسة الديكتاتورية متأثرة بطلبات اجتماعية وبنزاعات اجتماعية.

فمثلاً، قد تهدد مجموعة عريضة مفقرة، أو مجموعة مزارعين بأرض أقل، استقرار النظام (régime) وتجبر القيادة على تنفيذ إجراءات توزيع مبطنة للنمو⁴².

علما أنه في مختلف البلدان وفي مختلف الفترات الزمنية، فإن سياسات إعادة التوزيع يتم إدراكها بمختلف الوسائل. أما في نموذج أليسنارودريك، هنا، فيتم التركيز على فرض الضريبة على رأس المال لأن هذا أبسط طريقة لجعل إعادة التوزيع رسمية⁴³.

لكن إعادة التوزيع يمكن أن يتم إنجازها بعدة وسائل أخرى: عن طريق نظام ضريبة دخل تصاعدية، بقوانين أجر الحد الأدنى، عن طريق فرض تقييدات رأس مال والتجارة، أو عن طريق تركيب النفقات الحكومية إلخ.

المغزى الأساسي لنموذج ألبرتو أليسينا وداني رودريك، هذا، يتمثل في أن هناك طلبًا قويًا من أجل إعادة التوزيع في مجتمعات أين يوجد جزء كبير من السكان ليس بمقدورهم التوصل إلى الموارد المنتجة للاقتصاد، مثل هذا النزاع، الناتج عن اللامساواة في توزيع الموارد المنتجة هذه، على العموم، سيضر النمو⁴⁴. ذلك الاستنتاج تدعمه ملاحظة الواقع عبر 35 بلد في طريق التنمية منها بورتوريكو، البيرو وكوت ديفوار⁴⁵.

أما رولاند (Bénabou Roland) من جهته، قد اقترح في مقالته لعام (1996)⁴⁶، تعميم نماذج اقتصاد سياسي. وهذا بدراسة العلاقة بين اللامساواة والنمو في أنظمة غير ديمقراطية.

مقالة بينابو تلك تقدم وتوسع النظريات الأساسية التي تربط توزيع الدخل بالنمو، بالإضافة إلى الدليل على مطابقتها للموضوع. ثم القيام بهذا عبر توحيد نموذجين إثنين:

النموذج الأول يدمج الاقتصاد السياسي ونظريات أسواق رأس المال غير الكاملة. أما النموذج الثاني فيناقش النزاع الاجتماعي وضمان حقوق الملكية⁴⁷.

في هذه المقالة، اقترح بينابو تعميم نماذج اقتصاد سياسي بدراسة العلاقة بين اللامساواة والنمو في أنظمة غير ديمقراطية⁴⁸.

في مجتمع أوليغارشي، حيث النخبة الغنية هي الوحيدة التي يمكن أن تنتخب، فإن لا طلب إعادة توزيع يكون معبراً عنه: وقع (تأثير) اللامساواة الدخل يكون مُحْتَّ باستياء عام (Pulic) ولا استقرار اجتماعي، أكثر منه بنظام ضريبة تصاعدية.

إضافة إلى ذلك، بافتراض أن الحقوق المدنية تكون مرتبطة بمستوى التعليم، فإن النخبة الغنية يمكن أن تقرر أن لا تمويل برامج تعليم جماهيرية حتى تنفادى خسارة السلطة بسبب طلب إعادة التوزيع المعبر عنه من طرف جماعة الأغلبية من الناخبين.

بالتالي، فإن المجتمعات اللامساواتية تظهر على العموم معدلات تراكم رأس مال بشري أقل، وتنتقل من الأوليغارشية إلى الديمقراطية ببطء أكثر من الاقتصاديات الأكثر مساواتية⁴⁹.

ثانياً: مؤسسات الانصاف والنمو:

مبرر هذا العنوان ينبع من كون المؤسسات التي قد تؤدي إلى تحقيق النمو السريع والمستديم هي المؤسسات التي تنشأ من الإنصاف النابع من ظروف المجتمع الواحد والذي تسبب فيه حكومة ديمقراطية. من أجل البرهنة على ذلك، يمكن أخذ تجربة بلدان شرق آسيا التي أثرت فيها المؤسسات حسب بعض الكتاب. لكن سيتم أثناء ذلك إضافة فكرة الإنصاف الذي تم إغفاله بإعتباره سبب المؤسسات الداعمة للنمو. هذه القناعة تأكدت بعد قراءة مقال مفاده أن عدة أماكن من العالم في طريق التنمية ظهر فيها خطأً افتراض التسوية بين الفعالية والإنصاف، وحيث يجادل فيه بأن اللافعالية في البلدان في طريق التنمية سببها الجزئي هو عدم الإنصاف. فالنفقات الاجتماعية الأكثر إنصافاً، حسب ذلك المقال، يمكن أن يكون فعالاً أيضاً (في تعظيم العوائد الاجتماعية على التعليم مثلاً)⁵⁰.

1. المؤسسات وموقعها في الاقتصاد:

1.1. تعريف المؤسسات:

يقر دوجلاس س. نورث (Douglass C. North) بأن علماء الاقتصاد كانوا متأخرين في إدماج المؤسسات في نماذجهم النظرية، وكذلك كان العلماء في باقي العلوم الاجتماعية⁵¹. وقد يرجع سبب عدم إهتمام هؤلاء بالمؤسسات إلى نفس السبب الذي حتم على الاقتصاديين الإهتمام باللامساواة ثم بالمساواة متأخرين دون الإهتمام بالإنصاف بدلاً من ذلك.

المؤسسات، حسب دوجلاس نورث، هي قواعد اللعبة في المجتمع، أو أنها القيود المبتكرة بشرياً والتي تشكل التفاعل الإنساني⁵²، وهذه القيود التي يبتكرها الإنسان هي التي تنظم التفاعل الاجتماعي والسياسي والإقتصادي⁵³.

بعد دوجلاس نورث، عرفها و.ر. جارسايد (W.R. Garside) بأنها (المؤسسات الطرق التي يتم إنشاؤها وقبولها في الحصول على الأشياء التي يتم إنتاجها في المجتمع، وتضم مجموعة المعايير والقواعد والإجراءات التي تحدد الممارسة الاجتماعية وتؤثر على التفاعلات⁵⁴).

وأخيرا، فالمؤسسات، حسب كنهث ج أرو (Kenneth J. Arrow)، هي شكل من رأس المال⁵⁵.

2.1. الفوائد الاقتصادية للمؤسسات:

من فوائد المؤسسات أنها تخفض من تكاليف التفاعل البشري بالمقارنة مع عالم بدون مؤسسات. وإذا كان من السهل فهم المؤسسات الرسمية لأنها عادة ما تكون مكتوبة ومحفوظة من طرف الكثير مثل الدساتير ومجموع القوانين الموجودة في بلد من البلدان، فإن المؤسسات غير الرسمية، أي قواعد اللعبة غير الرسمية، هي مهمة في حد ذاتها وليست مجرد مكملات للقواعد أو المؤسسات الرسمية. فنفس القواعد الرسمية و/أو الدساتير المفروضة في مختلف المجتمعات تنتج، أو قد تنتج مختلف النتائج (outcome)⁵⁶. فقد تتسبب المؤسسات الرسمية، كقانون مالية ما، أو دستور ما، في إضرابات أو في حروب وثورات، أو في تباطؤ النمو أو أزمة اقتصادية، فيضعف الانسجام والتكامل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

لكن في المقابل، قد تكون المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية في انسجام وتكامل، كما هو الحال في مراحل الاستقرار والإزدهار، وفي حالة نظرة الناس إلى بعضهم البعض كمتعاونين وليس كمتنافسين.

ففي حالة نظرة الأفراد لبعضهم البعض كمتنافسين، يصبح الفرد، كما بينه ديبزينغ ب. (Dising P.) مستعداً (alienated) من ممتلكاته وإبداعاته عندما يتعلم النظر إليها كمنافع لها قيمة لكون الناس الآخرين يرغبون فيها، ويصبح مستعداً للناس الآخرين عندما تتم ملاحظتهم أنهم ينافسونه على السلع النادرة، ويصبح مستعداً لنفسه لما يرى قيمته الخاصة كمصلحة مؤسسة على رغبات الآخرين⁵⁷.

في هذه الحالة، يكون كل فرد أو كل جماعة مؤسسته الخاصة غير الرسمية في ميدان الاقتصاد وفي كافة مجالات الحياة الاجتماعية ويصبح المجتمع الواحد كيان من ملايين المؤسسات غير الرسمية المتعارضة مع بعضها البعض ومتعارضة كلها مع المؤسسات الرسمية القائمة. وهنا يصبح النمو الاقتصادي مستبعداً.

لكن، لما يرى الفرد بأنه من المفيد إستكشاف إمكانية تنظيم نشاط بطريقة جماعية فلأنه إكتشف أن ذلك يزيد من منفعة الخاصة.

فقد تزيد المنفعة الفردية عن طريق التصرف الجماعي بطريقتين: الطريقة الأولى هي أن التصرف الجماعي يمكن أن يزيل بعض التكاليف الخارجية التي تفرضها تصرفات أفراد آخرين على الفرد المشار إليه. أما الطريقة الثانية، فهي أن التصرف الجماعي يمكن أن يكون مطلوباً لتأمين بعض المنافع الإضافية أو الخارجية التي لا يمكن تأمينها بالسلوك الخاص فقط (فالوقاية الفردية من الحرائق يمكن أن لا تكون نافعة)⁵⁸.

فالنمو الإقتصادي، الذي يتطلب الفعالية وبالتالي الإنتاجية، إذا فهمه الأفراد أنه يفيدهم، فإن هدف رفع معدلات الإنتاجية سيكون هو هدف كل الأفراد. هذا يعني أن الأفراد المشاركين في هذا التصرف الجماعي ينتظرون إستقادات منصفة. فذلك هو التبرير والتفسير الإقتصادي المنطقي لظهور المؤسسات السياسية الديمقراطية، فإذا لم يكن هناك تصرفاً جماعياً، فلن تكون هناك حاجة لدستور سياسي⁵⁹، والسوق والدولة كلاهما وسيلة من خلالهما ينظم التعاون ويصبح ممكناً⁶⁰، وهذا يفترض أن يصبح الأفراد في المجتمع الواحد ينظرون لبعضهم البعض كمتعاونين.

قد يكون ذلك وراء نجاح بلدان شرق آسيا في تحقيق نموات سريعة منذ أكثر من عشرينين.

3.1. المؤسسات ونمو بلدان شرق آسيا

يبين جون بايج (John Page) وزملائه أن البعض من الإقتصاديين وعلماء السياسة، جادلوا بأن معجزة منطقة شرق آسيا ترجع إلى النوعية العالية والطبيعة التسلطية للمؤسسات في تلك المنطقة. فقد وصف هؤلاء الأنظمة السياسية لشرق آسيا كدول تنموية حيث البيروقراطيات التكنوقراطية القوية المحمية من الضغط السياسي تصمم وتنفذ تدخلات مصقولة جيداً⁶¹.

والأهم في ذلك، أن التسلطيين في منطقة شرق آسيا، على عكس الحكام التسلطيين في الكثير من البلدان في طريق التنمية، كانوا قد أدركوا أن التنمية الإقتصادية مستحيلة بدون التعاون لذلك، ومن أجل إقامة شرعيتهم، ومن أجل كسب دعم المجتمع ككل، فقد قام حكام شرق آسيا مبدأ لإقتسام النمو، وهو المبدأ الذي يوفر الوعد بأنه مع توسع الإقتصاد ستستفيد كل الجماعات⁶²، أي لا قبل ولا بعد تحقيق النمو بل أثناء النمو.

من أجل البرهنة على صدق ذلك الوعد، فقد تمّ إستعمال آليات واضحة من أجل ذلك. فكوريا وتايوان والصين نفذت برامج شاملة لإصلاح الأرض، أندونيسيا إستخدمت سعر الأرز والسماد لرفع المداخيل الريفية، ماليزيا أدخلت برامج واضحة لتقاسم الثروة لتحسين السكان من الإثنية الملايوية ذوو الصلة بالإثنية الصينية

الميسورة⁶³. أما في هونغ كونغ وسنغفورة، فقد أخذت كل منها على عاتقها برامج إسكان عمومية ضخمة. وفي عدة إقتصاديات، من هذه البلدان، كانت الحكومات قد ساعدت التعاونيات العمالية، وأقامت برامج لتشجيع المقاولات الصغيرة والمتوسطة⁶⁴.

ما يهم أيضا الإنتباه إليه، فيما يخص تلك البرامج التي أخذتها على عاتقها تلك الحكومات الشرق آسيوية، أنه مهما كان شكل تلك البرامج فقد قدمت البرهان الملموس على أن تلك الحكومات لديها نية صادقة لتوزيع منافع النمو لصالح الجميع⁶⁵ بطريقة منصفة.

من الواضح إذن، أن مجتمعات بلدان شرق آسيا ولأسباب مختلفة، منها أسباب ثقافية، ينظر الأفراد والجماعات إلى بعضهم البعض كمتعاونين وليس كمتنافسين. ففي إطار العلاقات التعاونية حيث تكون الإنتاجية الإقتصادية هي الهدف الرئيسي، فإن الإنصاف هو المبدأ المسيطر للعدالة التوزيعية⁶⁶، وأن الميل العقلاني، في هذه الحالة، في اتجاه تخصيص الوظائف الإقتصادية والسلع (موارد، أدوار، ووسائل الإنتاج) إلى الأقدر على استعمالها بفاعلية، وتخصيص المكافآت (السلع الإستهلاكية) حسب الحاجة⁶⁷، وحسب ظروف كل بلد أيضاً.

ففي ظروف بلدان شرق آسيا، التي أخذت الإنتاجية الإقتصادية كهدف تعاوني مع مبدأ الإنصاف في التوزيع، كان توزيع النمو فيها قد أثار مشاكل تنسيق مركبة. أولاً، كان على الحكام أن يقنعوا النخب ليدعموا سياسات النمو، ثم كان عليهم أن يقنعوا النخب لإقتسام النمو مع الطبقة الوسطى ومع الفقراء، وأخيراً، ومن أجل كسب تعاون الطبقة الوسطى وتعاون الفقراء، فإن الحكام كان عليهم أن يظهروا لهؤلاء بأنهم سيستفيدوا من النمو المستقبلي أيضاً⁶⁸.

من الواضح أيضاً في بلدان شرق آسيا أن المؤسسات السياسية لعبت دوراً مهماً في تحسين المؤسسات الإقتصادية والأخلاقيات الإجتماعية. وهذا ما يتوافق مع الفكرة المميزة لدوجلاس س. نورث (D.C.North) من أن إقتصاد ما يمكن أن يتميز بإحصائيات عديدة من الصفات المميزة الديمغرافية، الإقتصادية التكنولوجية والمؤسسية، ولكن ما يحتاج لمعرفته حقيقة هو الطريقة التي تؤثر من خلالها الإختيارات التي تقوم بها الكائنات البشرية على أسس (foundation) النشاط الإقتصادي⁶⁹.

فبالإضافة إلى الديمقرافيا ومخزون المعارف كأساسين للنشاط الإقتصادي، فإن الأساس الحاسم هو الإطار المؤسسي الذي يحدد قواعد اللعبة⁷⁰.

فالإطار المؤسساتي يحدد البنية المحفزة للمجتمع. إنه (الإطار المؤسساتي) تبادل التأثير بين إدراك الواقع الذي يستحوذ على عقل الكائنات البشرية وبين المؤسسات التي يبتكرونها لتنظيم (بناء) ذلك الواقع الذي يشكل الصفات المميزة للإقتصاد⁷¹.

من الواضح أيضاً، أن وصف حكام بلدان شرق آسيا بأنهم تسلطيون يحتاج إلى تمعن، خاصة وأن هؤلاء التسلطيون تحقق تحت حكمهم لتلك البلدان نمو إقتصاديًا سريعًا وعلى مدى طويل. فهذا يحي الجدال الذي دار ولا يزال يدور حول علاقة النمو بالديمقراطية أو علاقة الديمقراطية بالنمو.

فخلافًا للنقاشات حول علاقة الديمقراطية بالنمو التي تحصر الديمقراطية في الديمقراطيات الغربية لهذا العصر، يمكن تناول النقاش بطريقة أخرى كمايلي للبرهنة على أن الحكام التسلطيون لبلدان شرق آسيا هم ديمقراطيون بالفعل ووفق الأصول: يقترح أرسطو معيارين للتمييز بين الدول أو الدساتير (هاذان المعياران يمكن أن ينطبقا ليس على الدول فقط وإنما على الأنظمة السياسية أيضاً). هاذان المعياران كانا كمايلي⁷²: أ/ الطبيعة والهدف اللذان توجد فيهما الدولة و، ب/ الأنواع المختلفة للسلطة التي يخضع لها الأشخاص وجمعياتهم².

استخدم أرسطو المعيار الأول للتمييز بين الأنظمة حيث الحكام يحكمون للمصلحة المشتركة وحيث يبحثون عن الحياة الجيدة، ليس لأنفسهم فقط، ولكن لكل واحد في النظام، وبين الأنظمة التي يتعقب من خلالها الحكام مصالحهم الشخصية أكثر من بحثهم عن المصلحة المشتركة.

المعيار الأول إعتبره أرسطو كدساتير سليمة، أما المعيار الثاني فكدساتير خاطئة أو كإنحراف للمبدأ الأول. ويستعمل أرسطو المبدأ الثاني (الأنواع المختلفة للسلطة التي يخضع لها الناس) للتمييز بين الأنظمة حسب العدد النسبي من المواطنين المخولين للحكم، وبهذه الطريقة توصل إلى التمييز المألوف بين حكم الفرد الواحد، حكم القلة، وحكم الأكثرية⁷³.

حكم الأكثرية هو الديمقراطية، والديمقراطية هي حكم الأكثرية لصالح الجميع⁷⁴.

يفهم من ذلك أنه يمكن وصف نظام حكم ما أنه ديمقراطي بناء على أهدافه ونتائجه الإجتماعية، حتى وإن كان حكماً تسلطياً. كما يمكن وصف حكم أكثرية بأنه ديمقراطي إذا كانت النتائج في غير صالح الأكثرية على الأقل.

فالديمقراطية الجيدة تظهر نوعية عالية بصيغة النتائج والمحتويات والإجراءات. فالإجراءات لوحدها لا تكفي لوصف حكم أنه ديمقراطي⁷⁵.

لذلك، فالحكام التسلطيون لبدلان شرق آسيا، الذين تحقق النمو السريع تحت حكمهم، وبإنصاف، لفائدة الجميع، هو حكم جيد لأن الحكام المتسلطون هؤلاء يحكمون للمصلحة العامة، حسب أرسطو. ومن منظور النتائج والمحتويات، فإن الحكم التسلطي لحكام بلدان شرق آسيا هو حكم ديمقراطي في الواقع، في الهدف وفي النتيجة، وليس في الإجراءات (إنتخابات).

لذلك، أنتجت المؤسسات السياسية التسلطية في بلدان شرق آسيا مؤسسات إقتصادية منصفة داعمة للإنتاجية والنمو السريع، مما دعم إستقرار المؤسسات تلك.

بتلك الصفة، تقدم بلدان شرق آسيا، مثلاً، ضعف الإعتقاد الشائع بأن معايير إختيار المؤسسات الإجتماعية إما أن تكون على أساس الفعالية (efficiency) أو على أساس الإنصاف، وأنه إذا كان الهدف هو الفعالية فسيكون السوق هو الأساس، وأما إذا كان الهدف هو المصالح الجماعية (الإجتماعية) فستكون الحكومة هي الأساس⁷⁶. ذلك لأن الفعالية هي ممكنة فقط إذا كانت تدرج في العمل الإجتماعي، وهي بالفعل نتيجة عمل إجتماعي.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن موضوع المفاضلة بين المساواة والنمو الإقتصادي استمر الجدل فيه بسبب سيادة الرأسمالية الليبرالية التي تعطي الأولوية للربح الخاص، دون الإهتمام بالمصلحة العمومية، وكذلك بسبب سيادة أنظمة ديموقراطية غير شعبية، ولهذا تحقق النمو واللامساواة على مدى طويل في البلدان الغربية. هذه التجربة تم تقديمها كنموذج مخلص لنمو البلدان الاشتراكية سابقا.

لكن، من نتائج تفضيل اللامساواة لفائدة النمو يوجد أيضا خطر ظهور إضطرابات إجتماعية وعدم استقرار سياسي يؤدي إلى تعطيل النمو. مقابل ذلك، تم التوصل إلى أنه يمكن تفادي مشكل المفاضلة بين المساواة والنمو عن طريق خلق مؤسسات منصفة في إطار ديموقراطية لا تقصي أحد، تحقق النمو والمساواة معا على مدى طويل وإنصاف في التوزيع عن طريق إعادات توزيع مستمرة تقوم بها الحكومات الديمقراطية بالنتائج وليس بالإجراءات فقط.

الهوامش:

¹ William Easterly « Inequality does cause underdevelopment: insight from a new instrument » Journal Development Economics 84 (2007) 755-776 .

² البلدان الفقيرة هي البلدان في طريق التنمية اليوم، وهي التي كانت فقيرة عام 1955 وكانت تعتبر بلداننا متخلفة.

كما أن عددًا من البلدان المصنعة فقيرة اليوم، كانت فقيرة في ذلك الوقت أيضًا.

³ Michael Bruno et al « Equity and growth in developing countries : old and new perspectives on the Policy issues » Policy Research Working Paper 1563, The World Bank 1996, P 3.

⁴ Volker Grossmann, Inequality, economic growth in a old debate. Springer- Verlag Berlin Heidelberg, 2001, p19.

⁵ Simon Kuznets « Economic growth and income inequality », the American Economic Review, Vol. 45, No.1. (Mar., 1955), p.24.

⁶ Ester Duflo « Balancing growth with equity : the view from development », Jacskon 2011 symposium, Mountain Day Light Time, Friday, August 26, 2011, p.1.

⁷ Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton «Inequality of opportunity and economic development», in Gudrun Kochendorfer-Lucius and Boris Pleskovic, Equity and development. Berlin Workshop Series, The World Bank, Washington, D.C., 2005, p.11.

⁸ Francisco Facchini « Inequalities and growth : are there good and bad inequalities ? », Paper presented to the 2008, annual meeting of the Public Choice Society, Texas, USA, march 6 through March 9, p.2.

⁹ Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton, idem.

¹⁰ Orazio Attanasio et Chiara Binelli « Inégalités, Croissance et politiques redistributives », Afrique Contemporaine, 2004/3 No 2011, p.109.

¹¹ Oded Galor et Tsiddon Daniel, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, ibid., p109.

¹² Oded Galor and Daniel Tsiddon « Technological progress, mobility, and economic growth », The American Economic Review, Vol.87, No 3 (Jun.1997), pp.379 .

¹³ Idem.

¹⁴ Idem

¹⁵ Ibid., p.380.

¹⁶ Idem.

¹⁷ Idem.

¹⁸ J.A. Mirrless, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, Op, Cit., p. 110.

¹⁹ François Facchini, idem.

²⁰ J.A.Mirrlees, in Orazio Attanasio et Chiara Binelli, idem.

²¹ J.A. Mirrlees « An exploration in the theory of optimum income taxation », The Review of Economic Studies, Vol.38, No.2, (Apr., 1971), p. 207 .

²² Francisco H.G. Ferreira and Michael Walton, op. cit., p.12.

²³ Alberto Alesina and Dani Rodrik « Distributive politics and economic growth », Quarterly Journal of Economics, Vol.109, Issue 2 (May, 1994), p.478.

²⁴ Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op. cit., p.110.

²⁵ Alberto Alesina and Dani Rodrik, op.cit., p.483.

²⁶ Orazio Attanasio et Chiara Bénélli, idem.

²⁷ Michael Bruno et al., op.cit., p16.

²⁸ Orazio Attanasio et Chiara Bénélli, op.cit.,p111.

²⁹ Abhijit V.Banerjee, Andrew F.Newman « Occupation-nal Choice and the process of development », The Journal of Political Economy, Vol.101, Issue 2 (Apr., 1993), 276.

³⁰ Idem.

³¹ Oded Galor and Omer Moav « From Physical to human capital accumulation : inequality and the process of development », Review of Economic Studies (2004) 71, 1002.

³² Ibid.,p.1021.

³³ Idem.

³⁴ Philippe Aghion ; Patrick Bolton « A theory of trickle down growth and development », The Review of Economic Studies, Vol.64,No.2 (Apr.,1997), p.151.

³⁵ Ibid.,p152.

³⁶ Idem.

- ³⁷ Idem.
- ³⁸ Idem.
- ³⁹ Idem.
- ⁴⁰ Orazio Attarasio et Chiara Binelli, op.cit.,p112.
- ⁴¹ Ibid., p111.
- ⁴² Alberto Alesina and Dani Rodrik, op.cit.,p478.
- ⁴³ Ibid.,p.479
- ⁴⁴ Ibid.,p.484.
- ⁴⁵ Ibid.,p.480.
- ⁴⁶ Roland Bénabou, in Orazio Attansio et Chiara Binelli, idem.
- ⁴⁷ Roland Bénabou « Inequality and growth », NBER Macroeconomics Annual 1996 ? Volume 11,Janury 1996, MIT Press, p.16.
- ⁴⁸ Orazio Attanasio et Chiara Binelli, op.cit.,p.111.
- ⁴⁹ Idem.
- ⁵⁰ Nancy Birdsall and Estelle James «Efficiency and equity in social spending : how and why governments misbehave» The World Bank, Mai 1990, p.1.
- ⁵¹ Douglass C. North, Institutions, institutional change and economic performance. Cambridge University Press, USA, 1990, p.12.
- ⁵² Ibid., p.3.
- ⁵³ Douglass C. North, «Institutions», The Journal of Economic Perspectives, Vol.5, No.1. (Winter, 1991), p.97.
- ⁵⁴ W.R. Garside «Economic growth and development : an institutional perspective», in W.R. Garside, Institutions and market economics : the political economy of growth and development. Palgrave Macmillan, New York, 2007, p.2.
- ⁵⁵ Kenneth J. Arrow «The place of institutions in the economy : a theoritical perspective», in Yujiro Hayani and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of east asian economic development. Palgrave Macmillan, New York, 1998, p.39.
- ⁵⁶ Douglass C. North, Institutions, institutional/ change and economic performance. Op. cit.,p36.
- ⁵⁷ P. Diesing, Reason in society. Urbana, ILL. : University of Illinois Press, 1962,p.93, in Morton Deutsch «Equity, equality, and need : what determines which value will be used as the basis of distributive justice?», Journal of Social Issues, Vol. UMF. 31, No.3, 1975, p.145.
- ⁵⁸ James M. Buchanan and Gordon Tullock , The calculus of consent : logical foundations of constitutional democracy. Liberty Fund, USA, 1999, p.44.
- ⁵⁹ Ibid., p.43.
- ⁶⁰ Ibid., p.18.
- ⁶¹ John Page et al., The East Asian miracle. A World Bank Policy Research Report, World Bank, Oxford University Press, New York, 1993, p.13.
- ⁶² Idem.
- ⁶³ Idem.
- ⁶⁴ Ibid., p.14.
- ⁶⁵ Idem.
- ⁶⁶ Morton Deutsch «Equity, equality, and need : what determines which value will be used as the basis of distributive justice?», Journal of Social Issues, Vol. UMF.31, No.3, 1975, p.143.
- ⁶⁷ Ibid., p.145.
- ⁶⁸ John Page et al., ibid., p.13.
- ⁶⁹ Douglass C. North, «The institutional foundations of East Asian development : a summary evaluation», in Yujiro Hayami and Masahiko Aoki (eds.), The institutional foundations of East Asian development. Palgrave Macmillan, New Yourk, 1998, p.555.
- ⁷⁰ Idem.
- ⁷¹ Idem.
- ⁷² Robert A. Dahl, Modern political analysis. Prentice-Hall. Inc., New Jersey, 1963, p.26.
- ⁷³ Idem.
- ⁷⁴ Ibid., p.27.
- ⁷⁵ Baohui Zhang (2008) «Improving democratic governance in East Asia», Asian Journal of Political Science, p.134.
- ⁷⁶ Nicola Acocella, Economic policy in the age of globalization. Translated from the Italian by Brendan Jones, Cambridge University press, USA, 2005, p.10.